Received : 5 / 5 / 2025 Accepted : 28 / 8 / 2025 Published : 12 / 4 / 2026

اللاجئون السوريون وأزمة التعليم 2011-2023
(دراسة تاريخية)

م.د. مريم عبدعلي حمدان

Marym.abd.ali@uomustansiriah.ed

الجامعة المستنصرية ، كلية التربية الاساسية ، قسم التاريخ

الملخص

أزمة اللاجئين السوريين أصبحت الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية, يتركز جميع اللاجئين تقريباً الذين فروا من الصراع في سوريا، والذين يزيد عددهم (4) ملايين لاجئ، في خمسة بلدان في والمنطقة وهي تركيا ولبنان والاردن والعراق ومصر ولا تمتلك هذه البلدان الموارد اللازمة لدعم هؤلاء ، ولا يوجد أساس مبدئي للتوزيع الحالي لمسؤولية حماية اللاجئين , وبدلا من ذلك، يظل القرب الجغرافي من الصراع وسهولة اختراق الحدود من العوامل الأساسية التي تحدد الدول التي تتحمل التكلفة الأكبر والتي تتعرض الى مشاكل النزوح, ويهدد التوزيع الناتج للاجئين حياة السوريين والاستقرار الإقليمي والأمن الدولي وعلى الرغم من خطورة أزمة اللاجئين السوريين .

الكلمات المفتاحية : سوريا , اللاجئين , الاردن , لبنان , العراق

Syrian refugees and the education crisis 2011-2023

Inst. marym abd ali Hamdan (P.h.D.)

Al-Mustansiriyah University ,College of Basic Education , Department of History

Abstract

The Syrian refugee crisis has become the largest since World War II. Nearly all of the (4) million refugees fleeing the conflict in Syria are concentrated in five countries in the region: Turkey, Lebanon, Jordan, Iraq, and Egypt. These countries lack the resources to support them, and there is no principled basis for the current distribution of responsibility for refugee protection. Instead, geographical proximity to the conflict and the porousness of borders remain the primary factors determining which countries bear the greatest costs and are most vulnerable to displacement. The resulting refugee distribution threatens the lives of Syrians, regional stability, and international security, despite the seriousness of the Syrian refugee crisis.

Keywords: Syria, refugees, Jordan, Lebanon, Iraq

المقدمة :

بسبب التحول السياسي المرتبط بحركة الربيع العربي منذ عام 2011، تشهد المنطقة العربية صراعا لا هوادة فيه في العديد من أجزائها ,وأصبحت سوريا جزء من هذه التحديات الإقليمية، وعد الصراع في سوريا أحد أسوأ الأزمات الإنسانية منذ عام 2011 وحتى ديسمبر/كانون الأول 2017، أذ فر أكثر من (5.4) مليون شخص من الحرب في سوريا بحثاً عن ملجأ في البلدان المجاورة مثل لبنان وتركيا والأردن والعراق. كما تم تهجير (6.3) مليون شخص آخرين قسراً داخل سوريا. تعد الحرب الأهلية السورية إحدى الأحداث الكارثية المستمرة التي يتعامل فيها المجتمع الدولي مع آثارها المضطربة في المنطقة وخارجها. ويؤدي هذا الصراع داخل الدول إلى حرب كاملة تتأثر بالجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، وكلاهما يساهمان بنفس القدر في جعله عرضة لامتداد "أسوأ كارثة

 DOI: https://doi.org/10.47831/48pcvz29

إنسانية منذ نهاية الحرب الباردة". ومنذ بداية الحرب الأهلية، شهد المجتمع الدولي تدفقاً هائلاً للاجئين من سوريا إلى البلدان المجاورة بحثاً عن الأمن والأمان، كما أشار المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيريش (António Guterres) ، باعتبارها " أزمة في جيل واحد".

أصبحت أزمة اللاجئين السوريين الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية. والبحث يحلل التداعيات المدمرة لهذه الأزمة على التعليم ، يتركز جميع اللاجئين تقريباً الذين فروا من الصراع في سوريا، في خمسة بلدان في المنطقة ولا تمتلك هذه البلدان الموارد اللازمة لدعم تعليم هؤلاء اللاجئين، ولا يوجد أساس مبدئي للتوزيع الحالي لمسؤولية حماية مدارس اللاجئين السوريين وضمان وصولهم الى الجامعات.

أولا :أهمية البحث

على الرغم أن الإدماج المدرسي والتعليمي للاجئين السوريين في البلدان المضيفة يحظى بدراسات في الدراسات البحثية، إلا أن هناك القليل من الأدلة المستندة إلى بيانات تمثيلية واسعة النطاق حول الإدماج المدرسي للأطفال اللاجئين والشباب في التعليم العالي الذين يعيش الكثير منهم في البلدان المنخفضة أو المتوسطة الدخل. وتركز هذه الدراسة على دراسة أزمة التعليم للأطفال والشباب اللاجئين السوريين في سوريا ولبنان والاردن وشمال العراق, وتبحث في الأسباب الكامنة وراء الاختلافات بين السكان الأصليين واللاجئين في الالتحاق بالمدارس والجامعات , الى جانب ذلك نحلل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي خلقت الفجوة بين السكان الأصليين واللاجئين في الالتحاق بالمدارس والجامعات .

ثانيا: هدف البحث

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على التعاون الدولي لتقاسم تكلفة حماية اللاجئين الفارين من الجرائم الجماعية من سوريا في أطار المبدأ الدولي للمسؤول عن الحماية. وقد ركزت الدراسة على تعاون الدول والحكومات المضيفة مع المجتمع الدولي والمنظمات الانسانية غير الحكومية من أجل اتخاذ إجراءات دولية قسرية ضد منتهكي حقوق الإنسان وتسهيل تقاسم التكاليف الدولية للاجئين لمعالجة النزوح الدولي المتزايد بسبب الصراع، وتنطبق هذه المعالجة على أزمة تعليم اللاجئين السوريين وتوضيح مدى ملاءمة مسؤولية الحماية كإطار لمتابعة التعاون الدولي لحماية اللاجئين.

ثالثا: إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في فهم العقبات التي تمنع الأطفال والشباب اللاجئين من الوصول إلى الفرص التعليمية ويستخدم هذا البحث تحليل أزمة تعليم اللاجئين في سوريا ولبنان والاردن وشمال العراق على المستوى الفردي والحكومي وغير الحكومي من أجل تحديد الحلول المحتملة لهذه الازمة بمشاركة الحكومات والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية لمساعدة الأطفال المحرومين من التعليم وتطوير اللغة، والحاجة إلى الاعتماد، وتوسيع فرص العمل من خلال التدريب المهني.

رابعا: المنهجية

اعتمدت الدراسة على منهج البحث التاريخي الذي يعتمد على استقراء الاحداث وتحليلها لفهم تداعيات جزء مهم من تاريخ سوريا خلال الحرب الاهلية التي أثرت سلبا على واقع تعليم اللاجئين السوريين في البلدان المضيفة.

محاور الدراسة:

التعليم في ضل الأزمة السورية:

– التحديات والمخاطر :

التعليم هو حق أساسي من حقوق الانسان وضرورة لممارسة حقوق الانسان الأخرى، لأنه قلب التنمية المستدامة ونظام الرعاية الاجتماعية لأي بلد في العالم، وفي القرن الحادي والعشرون لم يعد النهج الكمي في التعليم هو السائد, لأن جودة التعليم هو المسألة الأهم نظر لارتباطها بتلبية احتياجات السوق المحلية والاقليمية وتطوير اقتصاد وطني متنوع قائم على المعرفة , ويعد التعليم عامل حماية للشباب اللاجئين يوفر لهم الاستقرار والفرص لإعادة بناء راس المال الاجتماعي وتطوير المهارات المعرفية في المستقبل,

DOI: https://doi.org/10.47831/48pcvz29

فالتعليم نظام اجتماعي تقليدي منظم يتكون من المدارس الابتدائية والثانوية والجامعية, كما يمكن أن نعد الدورات التدريبية الفنية والمهنية بدوام كامل داخل المؤسسات من ضمن انظمة التعليم لأنها تعد نشاط تعليمي منظم . (UNICEF World Vision, 2013, pp. 2-3)

خلفت الحرب الاهلية السورية واحدة من أكبر الأزمات الانسانية السياسية والاقتصادية والثقافية للاجئين ومشكلة الاندماج الاجتماعي شكلت تحدياً للبلدان المضيفة ، ومنذ كانون الثاني ٢٠١١ أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ عبروا الحدود السورية أغلبهم من الاطفال والشباب (التوبة، 2012، صفحة 18)، وبما أن التعليم أمر حيوي فلعل البحث في كيفية أدماج اللاجئين السوريين ومشاكل التعليم أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على جيل من الاطفال والشباب السوري من كارثة حقيقية تهدد مستقبلهم. (Carpenter, 2013, pp. 1-2)

بدأت الحرب السورية عام ٢٠١١ وتصاعدت الى حرب طويلة الأمد شديدة الوتيرة صنفت من أكثر الحروب تدميراً ، أدت الى أزمة إنسانية أثرت على مفاصل المجتمع السوري بما في ذلك التعليم وكان لها أثر نفسي وجسدي لما سببته من تدمير البنى التحتية والمباني والذي سبب في نزوح داخلي وخارجي للطلاب والأكاديميين بسبب نقص التمويل الحكومي فضلاً عن الوضع الأمني المضطرب الذي سبب دمار واستيلاء الثوار على بعض المدارس والجامعات مثل جامعة أدلب عام ٢٠١٥ (Christian Hunkler, 2020, p. 3) وتسبب الصراع في سوريا في فرار اكثر من خمسة ملايين شخص الى البلدان المجاورة مثل تركيا – لبنان – مصر – الاردن – العراق وغيرها من الدول, وتم تهجير اكثر من ستة ملايين شخص قسراً داخل سوريا (النازحين)، ولعل اطلاق اسم "الحرب الأهلية السورية" تسمية خاطئة لأن الصراع إقليمي عالمي تدخلت به روسيا وايران وحزب الله وفصائل مسلحة عراقية وتركيا ودول الخليج العربي والاردن والولايات المتحدة الأمريكية (بليل رايمة، 2015، الصفحات 19-20), وقد حددت الأمم المتحدة خطر أزمة اللاجئين القادمة عندما أعلنت أن اللاجئين السوريين في الحدود والبلدان المجاورة يواجهون وضعاً كارثيا بسبب البرد والجوع وترك التعليم وتدمير المدارس والجامعات فضلاً عن أزمة تمويل برامج الدعم التابعة للأمم المتحدة وفقر موازنتها والتي أدت إلى تدهور الأوضاع المعيشية للنازحين داخل سوريا واللاجئين في البلدان المضيفة (Zambakari, 2018, p. 18)

اصبحت سوريا منذ عام ٢٠١٤ اكبر دولة مصدرة للاجئين اكثر من اربعة ملايين لاجئ سوري أقاموا فى الدول المجاورة و(85%) منهم يعيشون خارج المخيمات، التحق عدد منهم في المدارس المحلية في البلدان المضيفة وأنتقل البعض منهم الى أوربا, ومن هذا المنطلق كان الدعم التعليمي للاجئين هو توفير الأموال اللازمة لدعم برامج المنح الدراسية والتوسع الكمي في تسجيلهم والتدريب على اللغات والمنهاج المختلفة والحث على الاندماج في المدارس المحلية, وقد واجه قطاع التعليم اثناء الصراع السوري صعوبات عديدة أدت الى هروب العديد من الطلاب خوفاً من اعتقالهم من قبل النظام وتجنيدهم، وقد وصل معدل الطلاب النازحين قرابة (50%) من عدد الطلاب ولم يتكيف معظمهم في المجتمعات الجديدة (Freire, Pedagogy of the Oppressed, 2014, pp. 34-35)

وعانى الكثير منهم من الصدمات النفسية والاكتئاب والعزلة وكانت هناك حالات لا يسمح فيها النظام في بلد اللجوء التحاق الاطفال في المدارس العامة المحلية ، لذلك وجب من الضروري انشاء مرافق تعليمية غير رسمية في مخيمات اللاجئين, وتم بناء العديد من المدارس كإجراءات موقتة لحالات الطوارئ التي يمر بها البلد ، ولهذا السبب لم يكن لديهم سوى رؤى علمية قصيرة المدى في المرافق التعليمية التي تعد خياراً ثانياً مقارنة بالمدارس المحلية وتشاركت كل من الدول المضيفة والمنظمات الخارجية مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونسيف والمنظمات غير الحكومية الأخرى ، وتعرف هذه الانشطة باسم "مبادرة اللاجئين" والتي ساهمت في تحقيق مطالب اللاجئين في التعليم وزادت من الفرص التعليمية لهم. (The Challenge of Education, 2013, pp. 2-12)

داخلياً فأن التعليم في سوريا بعد عام ٢٠١١عانى من تحديات كبيرة تمثلت في تدخل الجماعات المسلحة وعدم جودة الاعتماد الوطني الدولي ونقص الدعم المالي والاستدامة والأمن للطلاب والمعلمين والاكاديميين الذين كانوا غير قادرين على التواصل مع العالم الخارجي ولا يستطيعون النشر في الخارج ولا توجد منظمات دولية تدعمهم ولم تخصيص ميزانية للبحث العلمي في الجامعات التي عانت اصلا من نقص في المختبرات والمكتبات والمعدات اللازمة لأجراء البحوث العلمية ولا يعترف بالناشرون في الجامعات وعادة ما

DOI: https://doi.org/10.47831/48pcvz29

تفشل الابحاث بسبب عدم القدرة على الوصول الى المجلات الدولية (Kirk, “Late Registration: Problems Affecting the Access to Education for Syrian Refugees in Amman, Jordan”, 2014, pp. 59–61)

وفيما يتعلق بالوضع الاداري للمدارس والجامعات من قبل الحكومة السورية المؤقتة بالمناطق المحررة فقد تم انشاء "هيئة التربية السورية,SEC, Syrian Education Authority" وهي منظمة تطلق على نفسها وزارة التربية والتعليم تعنى بجميع جوانب التعليم للاجئين السوريين تم تأسيسها في عام ٢٠١٣ وتهدف الى توسيع الفرصة التعليمية للأطفال , وتأسست ايضا منظمة متخصصة بالتعليم العالي كانت مدعومة من عدة دول منها الولايات المتحدة الامريكية ودول الخليج التي تعارض النظام السوري وهذه المنظمات لا تمثل جميع المدارس والجامعات السورية وكانت تعتمد مناهج جديدة تختلف عن المناهج السابقة (UNHCR, “The Challenge of Education, 2014, p. 44)

ومنذ عام 2015 خرجت بعض المناطق في سوريا عن سيطرة الحكومة المركزية ، وتم انشاء بعض الجامعات ومؤسسات التعليم العالي لتحل محل المؤسسات التعليمية الحكومية مثل جامعة إدلب وجامعة حلب الحرة اللتين كانتا لهما فروع في ريف حلب وحمص والغوطة الشرقية ودرعا (المطلب، 2015، الصفحات 10–11) وبعد عودة سيطرة الحكومة تم أغلاق تلك الفروع لأنهما تبعتان للحكومة السورية المؤقتة, ولا تدعم الحكومة الجامعات في مناطق سيطرة المعارضة مالياً وتقتصر على المنح المقدمة من المنظمات الدولية مثل (منظمة التعليم بلا حدود) وهى من منظمات المجتمع المدني مقرها في تركيا وتركز على التعليم، ومنظمة (سبارك) وهي منظمة غير حكومية هولندية تركز على التعليم في مناطق الصراع وتدفع رواتب للمعلمين وتقديم دعم مالي متواضع للطلاب في فروع حمص والقنيطرة وحلب (UNHCR “The Challenge of Education, 2013, p. 80) أن عدم الاعتراف الرسمي المحلي والدولي بالجامعات في مناطق سيطرة المعارضة كان المشكلة الاساسية التي واجهت التعليم ، لكن عدم الاعتراف بشهادات يقتل فرصة إي عمل لائق ويقضي على الطموح لمواصلة التعليم في الخارج والحصول على درجة الماجستير او الدكتوراه (سليمان، 2020، الصفحات 22–23)، كما أن الرسوم الدراسية في الجامعات الخاصة في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة مرتفعة مقارنة بالجامعات الحكومية, ان ارتفاع تكاليف الدراسة دفع الكثير من الطلاب الى التوقف عن الدراسة الجامعية, فضلا عن صعوبة تأمين المراجع العلمية والكتب الجامعية لأغلب التخصصات، وندرة الاساتذة الحاصلين شهادة الدكتوراه الذين اغلبهم غادروا خارج البلاد، وايضاً احتمالية تعرض المباني الدراسية المدارس والجامعات الى هجوم عسكري ونفقات النقل والوضع الاقتصادي المضطرب ودفع العدد الكبير من الاطفال وأسرهم والشباب الى الخروج من البلاد بسبب عدم جودة المؤسسات التربوية والاكاديمية وهنا برزت مشكلة التعليم للاجئين السوريين. (Dib, “Formal, Non-formal and Informal Education: Concepts/Applicability”presented at Interamerican Conference on Physics Education Oaxtepec, Mexico,2019),, 2019, pp. 154–156)

الاتجاهات التعليمية للاجئين السوريين في البلدان المضيفة :

أن نسب اللاجئين السوريين في دول الجوار تشير الى وجود (2) مليون لاجئ في تركيا و (1,8) مليون لاجئ في الاردن, أما لبنان والعراق يقدر عدد اللاجئون نحو مليون لاجئ لكل دولة، ولعل اللاجئون السوريون المسجلون في سن المدارس الابتدائية والثانوية تقدر نسبهم ب31% في لبنان و40% في تركيا و61% في العراق و80% في الاردن, وقد أنشاء الاردن والعراق مخيمات للاجئين السوريين تسهل عليهم الحصول على الفرص التعليمية، إما لبنان ونظراً لعدم وجود مخيمات رسمية فيها يضطر اللاجئون الى البقاء في مستوطنات الخيام غير الرسمية او السكن العادي ويلتحق العديد من اللاجئين بالمدارس التي تم أنشاها داخل المخيمات. (الكحلوت، 2018، صفحة 52), إما المقيمين خارج المخيمات لديهم خيارات مختلفة, إما الالتحاق بالمدارس المحلية أو المدارس السورية, والاخيرة عبارة عن مدارس تدار من قبل اللاجئين السوريين طوعاً، وتقدم بعض المنظمات الانسانية العون لها ، إما المدارس المحلية فهي المدارس الخاصة بالبلد المضيف والتي تطلب مستوى معين من الكفاءة وكشف الدرجات او الدبلوم السوري (Yamamoto Kaoru, 2018, p. 135)

وفيما يتعلق بتحديات ومشاكل التعليم للاجئين السوريين في البلدان المضيفة تسلط الدراسة على ابرز هذه البلدان الاردن ولبنان والعراق والتي رحبت بنسبة كبيرة من اللاجئين السوريين منذ بداية الحرب الاهلية عام (٢٠١١) الا أنها وفي عام (2014)غيرت

DOI: https://doi.org/10.47831/48pcvz29

سياستها تجاههم، وعززت الضوابط على الحدود سعيا منها لتقليل عدد الوافدين نظراً لنقص الموارد والدعم الدولي، واعتمدت الدول المجاورة لسوريا منذ عام ٢٠١٤ سياسات تقييدية تجاه غير المسجلين كطالبي اللجوء ، وقررت قطع إي مساعدات لاي لاجئ يغادر حدود المخيمات دون تصريح رسمي. (Jacobsen, 2006, pp. 273-286)

- تحديات ومشاكل التعليم للاجئين السوريين في الاردن:

اثرت مشكلة التعليم على الحكومة الاردنية منذ بداية توافد السوريين اليها وتصدرت الأردن قائمة الدول الخمس التي استضافت اكثر من مليوني لاجئ حسب تقرير منظمة العفو الدولية فقد واجهت الدول المضيفة مهمة صعبة في استيعاب اعداد متزايدة بشكل كبير من الاطفال والشباب بسن الدراسة وكان عليها تحديد تطلعات وواقع الشباب اللاجئين فيما يتعلق بأفاق التعليم والتدريب والتوظيف , وكدولة مضيفة كان للأردن دور فعال في الاستجابة للعمل الدولي الانساني لأزمة اللاجئين السورية وتحديد طرق وصولهم الى نظامها التعليمي وسوق العمل. (رحيم، مشكلة اللاجئين السورية في بعد عام ٢٠١١، 2024، الصفحات 127-128) ، ففي أوائل عام 2014 استضافت اكثر من (٦٥٩) الف من السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في درعا وريف دمشق وحمص، وبدء العدد بتزايد حتى وصل الى مليوني لاجئ (52%) منهم تقل أعمارهم عن (18) عام و خلال الاعوام من ٢٠١٢ الى ٢١ 20 وصل عدد الطلاب المسجلين في المدارس الابتدائية الرسمية الى (٢٠) الف داخل المخيمات و(100) الف خارج المخيمات , ومثل عددهم حوالي (10%) من إجمالي الطلاب الاردنيين. (UNHCR "The Challenge of Education, 2013, pp. 11-12)

وتعاونت وزارة التربية والتعليم والمجلس الاعلى للشباب الاردني مع وزارة التنمية الاجتماعية لتوفير المدارس في المخيمات ، واهتمت بتوفير الصحة العامة والتعليم الابتدائي والثانوي ، واجهت في باديْ الامر عدم اهتمام اللاجئين في التعليم لعوامل عدة ابرزها الشوق للعودة الى سوريا والقضايا النفسية والاجتماعية، وعدم الموافقة على التنسيب في الصفوف الأدنى وتكلفة النقل والقضايا المتعقلة بالسلامة , وكان هدفها الملح هو تلبية الاحتياجات التعليمية للاجئين الذين يطمحون إليها ، ومعالجة الاستبعاد الاجتماعي والقضايا النفسية والاجتماعية. (حسن، 2009، الصفحات 7-8) وتعاونت مع المنظمات الدولية واليونسيف، ومنظمة انقاذ الطفولة والاغاثة الدولية لدعم قطاع التعليم لصالح اللاجئين ، ونجحت برامج المساعدة التعليمة في زيادة اعداد برامج اللاجئين المسجلين في المدارس الابتدائية والثانوية ومن بين هذه البرامج حملات التوعية المستمرة التي أطلقتها الى الف من الاسر اللاجئة وتوسيع المرافق العامة وبناء مدارس في مخيمات اللاجئين. (Solveig, 2014, pp. 13-14)

ومع تزايد ارتفاع معدلات الالتحاق في مدارس التعليم الابتدائي والثانوي اثر هذا الامر على جودة التعليم والبنى التحتية في الاردن والذي سبب في اكتظاظ الفصول الدراسية للمدارس ذات الفترتين ,وزيادة تكاليف التعليم بالنسبة للحكومة الأردنية التي تعاني من ظروف اقتصادية صعبة نتيجة هجرة الكفاءات سعيا للحصول على أجور أفضل في الخارج ,ولعل مسألة اكتظاظ الفصول الدراسة موجودة قبل أزمة اللاجئين ، وزادت الأزمة السورية من الزخم في الفصول الدراسية ولتوفير المزيد من المساحة الصفية اخذت العديد من المدارس الاردنية تعمل بنظام عمل الفترتين وأدى هذا النظام الى زيادة عدد الطلاب لكنه سبب في انخفاض جودة التعليم ، وسبب التقصير في الفصول الدراسية والتمارين والراحة بين الفصول ، وسبب في انخفاض جودة التعليم للطلاب الأردنيين والسوريين ، فقد تمتع الطلاب في نفس الفصل الدراسي بمستويات تعليمية مختلفة، وعبر المعلمون في الاردن بأن استجابة بعض الأطفال السوريين الى التعليم كانت صعبة بسبب ما خلفته الازمة من تأثير نفسي واجتماعي عليهم ، وبالتالي اثر هذا الأمر على المستوى التعليمي العام. (Solveig، 2014، صفحة 15) وفي خضم تلك المشكلات التعليمية المتعددة ونتيجة لتبني حكومات العالم للرعاية الصحية والتعليم الشامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الجديدة ، تم اتخاذ خطوات وطنية ودولية لإصلاح التعليم في الاردن لضمان حصول الاطفال السوريين على التعليم بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وألمانيا ومنظمة اليونسيف ، وقدمت منحة بقيمة (٥٧, ٧) مليون دينار اردني لتوفير التعليم لجميع الاطفال حتى العام 2023، ويهدف هذا الالتزام إلى إدخال (20) الف طفل سوري إضافي في التعليم الرسمي دون التأثير على جودة التعليم للطلاب الاردنيين. (Paolo, 2022, p. 27)

هذه الخطوات الدولية عززت من جودة التعليم في الاردن ووسعت قدراته ليس فقط للاجئين السوريين بل لجميع الطلاب في الاردن , ونفذت اليونسكو التعاون مع وزارة التربية والتعليم برنامج " الدعم الطارئ لحماية جودة التعليم للطلاب السوريين في الاردن "

DOI: https://doi.org/10.47831/48pcvz29

بمشروع قيمته ثلاثة ملايين يورو بتمويل من الاتحاد الاوروبي بهدف " استدامة التعليم الجيد " لكل اللاجئين السوريين والاردنيين المتضررين من الازمة الانسانية في سوريا . (Ministry of Planning and International Cooperation of Jordan, 2016-2018, pp. 1-4)

قدر البنك الدولي أن الصراع السوري كلف الاردن ما يقارب(2,5) مليار دولار سنويا وقد بذلت الجهات المانحة ومنظمات دعم التعليم الرائدة مثل : الوكالة الامريكية للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، واليونسكو واليونسيف الكثير من الجهود والبرامج من اجل معالجة مشاكل التعليم والتركيز على النهج النوعي اكثر من النهج الكمي في هذا القطاع الحيوي ، وبدورها قامت الحكومة الاردنية بالتعاون مع الجهات المناحة لتنفيذ العديد من البرامج والمبادرات من اجل تحسين جودة التعليم وتوفير فرص أفضل فعالية وجودة للطلاب الاردنيين والسوريين . (Al Husseini, 2024, p. 27)

أن انظمة التعليم العام في الاردن مثقلة الى حد كبير وغير قادرة على استيعاب أعداد الطلاب الاطفال والشباب اللاجئين في سن الدراسة مما يعيق الوصول إلى المدارس العامة ، وعلى الرغم من توسيع المساحات من خلال أنظمة الفترتين الا إن الحكومة الأردنية لم تتمكن من توفير خدمات التعليم بشكل متواز ، كما أن تأخير التسجيل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسلطات الأردنية سبب في بقاء الطلاب خارج المدارس ولعل الحرمان الاقتصادي يعد احد العوامل في منع الشباب اللاجئين والاطفال الانخراط في التعليم، لأن النفقات المتعلقة بشكل عام بالتعليم مثل النقل واللوازم المدرسية تحتاج الى أموال لذلك نجد العديد من الشباب المنخرطين في العمل لإعالة اسرهم غير قادرين على الدراسة . (Freire, Pedagogy of the Oppressed, 2022, pp. 18-19)

أن أعداد اللاجئين السوريين في الاردن كبير لذلك فأن تحقيق الاستقرار يعد من أولويات الدولة ، ومن هنا احتاجت الدولة إلى خطط استراتيجية طويلة الأمد ولعل خطة الصمود الوطني الأردنية وجهت اهم ميزانياتها الاستثمارية في التعليم والمياه والصرف الصحي مما يدل على المكانة البارزة التي يتمتع بها التعليم ، ومن المهم أن لا يتم دراسة التعليم خارج النطاق السياسي والاجتماعي والاقتصادي مما سيحدد مستقبل تعليم اللاجئين في الأردن , وبالنسبة للتحاق اللاجئين السوريين في الجامعات المحلية في الاردن لم يتمكن حولي (٣٠٠٠) الف لاجئ سوري في التسجيل في الجامعات الأردنية لعدم قدرتهم على دفع الرسوم المفروضة على الطلاب وكذلك لايسمح للسوريين بالانضمام الى البرامج التقنية البديلة، وبقى الحل الوحيد إمامهم للالتحاق هو العثور على فرصة للمنح والدراسة خارج الاردن ، وفي عام (٢٠٢١) منحت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (60) منحة دراسية للاجئين السوريين من قرابة (٤٠٠) الف متقدم . (Kirk, “Late Registration: Problems Affecting the Access to Education for Syrian, 2014, pp. 15-18)

يتضح مما سبق, أن برامج إصلاح التعليم في الاردن اخذت بعين الاعتبار الوضع المالي والقانوني والنفسي للاجئين السوريين وهذا يستلزم اعطاء الأولوية الى الخطط طويله المدى لبناء المدارس الجاهزة، وإدخال نظام الفترتين وتوظيف المعلمين ذوي الخبرة ، لأن تنمية المهارات يحافظ على تطلعات اللاجئين.

- **تحديات ومشاكل التعليم للاجئين السوريين في لبنان:** كانت لبنان من الدول المستقبلة اللاجئين السوريين على الرغم من انها لم تكن من الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ وبروتوكول عام1967 المتعلق بوضع اللاجئين، واعتباراً من عام 2014 استضافت لبنان أكثر من مليون لاجئ سوري من أصل مليونين مسجل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وتشير التقديرات أن 28% منهم في الشمال ، و 34% منهم في البقاع و26% منهم في بيروت و12% منهم في الجنوب من الفئة العمرية (٥-٢٤) بنسبة (٤٢%) من اللاجئين, ومن الناحية القانونية جميع الوجود السوري في لبنان مستند الى قانون عام (١٩٩٣) لاتفاقية التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين سوريا ولبنان التي منحت حرية الإقامة والعمل والتوظيف والنشاط الاقتصادي بين البلدين , وعمليا تنفيذ هذه القوانين يؤثر على مجالات الحياة الرئيسة مثل التعليم للسوريين والحق القانوني في العمل في لبنان خلال الستة أشهر الأولى من وصولهم والحصول على الدعم من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبعد ذلك يحتاجون الى تصاريح عمل وتراخيص تجارية للعمل ، وغالبيتهم عملوا في الشركات الصغيرة غير المرخصة ووظائف لا تتطلب مهارات مثل الزراعة والبناء والخدمات المنزلية . (Lyons, Measuring Vulnerability to Poverty of Syrian Refugees in Lebanon, 2021, pp. 2-3)

DOI: https://doi.org/10.47831/48pcvz29

وبشكل عام فأن التحصيل التعليمي بين اللاجئين منخفض (40%) منهم حصلوا على التعليم الابتدائي (3%) فقط ومنهم حصلوا على التعليم الجامعي واكثر من (630000) الف سوري منهم من عمر(6–18) من سنة الدراسة و(50000) الف منهم يحتاجون الى المساعدات التعلمية ، وفي حزيران ٢٠١٤ تم تسجيل (9) الف سوري تتراوح اعمارهم بين (٣ – ١٤) سنة في المدارس دوام أول وثاني ، واستوعبت المدارس (٣٢) الف طالب سوري بالفترة الثانية المدرسية، وبلغت نسبة اللاجئين في سن الدراسة (١٢%) في المرحلة الابتدائية ، وأقل من (5%) في المرحلة الثانوية، وقامت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين واليونيسف بتغطية جميع تكاليف دوام الفترة الثانية من الرسوم المدرسية ورواتب المعلمين والكتب والقرطاسية والنقل ووفقاً لتقييم أجرته منظمة عالمية فأن متوسط الأسرة السورية اللاجئة (10) دولاراً وبالتالي لا يوجد سوى اقلية من الطبقة المتوسطة والعليا السورية تتحمل تكاليف تسجيل أطفالها في المدارس اللبنانية الخاصة، والتي تصل تكاليفها الى (500) دولار للطالب, والنوع الاخر من المدارس في الشمال والبقاع والتي غالبيتها ذات طابع إسلامي ، وايضا المدارس المرتبطة بالمعارضة والتي يديرها المديرون السوريون الذين فروا الى لبنان وتقوم هذه المدارس بتدريس المنهج الرسمي السوري ويتم الحصول على الشهادة الرسمية السورية وعدد قليل من الطلاب التحق بهذه المدارس بسبب المخاوف الأمنية. (Lyons, Measuring Vulnerability to Poverty of Syrian Refugees in Lebanon, 2021, pp. 11–12) اما بالنسبة للتعليم غير الرسمي فيشمل مجموعة واسعة من البرامج التعليمية مثل برامج التعليم السريع والتعليم المجتمعي ومحو الأمية والحساب والانشطة النفسية والاجتماعية، ويهدف هذا النوع من التعليم الى إعداد الاطفال اللاجئين الذين كانوا خارج المدرسة لمدة (٣ –٢) سنوات بهدف اعادة ادماجهم في التعليم الرسمي، ووفقا الى إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، فأن (33%) منهم استجابوا لبرامج التعليم غير الرسمي في لبنان، وكان هناك مشروع تطويري مشترك من اليونيسف ووزارة التربية والتعليم العالي في اجل توفير الدعم التقني والاجتماعي للأطفال المتأثرين بأزمة اللاجئين السوريين , أما بالنسبة لتعليم الشباب السوري فقد سعت المنظمات غير الحكومية مثل اليونسكو والزيتونة والأونروا تقديم التعليم والتدريب المهني والنفسي للشباب السوري من عمر (16–24) وتشمل البرامج مهارات القراءة والكتابة والحساب واللغة الانكليزية فضلاً عن التدريب والتي تهدف الى تعليم الطلاب مهنة معينة تسهم في أيجاد وظيفة لهم وشهادة تدريبية، وهذا الأمر يعد من انواع التدريب المهني المجاني الذي يناسب احتياجاتهم الرسمية وظروفهم الخاصة, أما الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والاعاقة من اللاجئين فيحق لهم قانوناً التسجيل في المدارس العامة وتوفر لهم الرعاية والدعم والبرامج التعليمية التي تلبي احتياجاتهم ، ويقدم لهم الدعم من قبل المنظمات مثل منظمة اطفال الحرب الهولندية التي قدمت الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال السوريين اللاجئين المصابين بمرض بالتوحد. (Simren Jeyda, Generations in Crisis: Unravelling Syrian Refugee Education in Lebanon,, 2023, pp. 9–10) لقد ازدادت تجربه اللاجئين في لبنان تعقيداً بسبب ظروف التعايش بين الانتماءات الدينية والسياسية العديدة ولذلك وضعت الحكومة اللبنانية سياسات عديدة لحماية مصالحها ضد اللاجئين منها زيادة الأمن والتشديد على اللاجئين الذكور المهددين بالانتقال والترحيل ومنعهم أيضاً من ممارسته بعض المهن ، كما طلب منهم إما التسجيل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو الدفع مقابل تأشيرة عمل ولم يسمح لهم بالاستفادة من المساعدات الدولية رغم قلتها. (Simren Jeyda, 2023, p. 14)

اللاجئين السوريين في لبنان كان عليهم التعايش مع الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاحتجاجات على فساد الحكومة والنقص في توفير الخدمات الاساسية, كان لهذه البيئة المتوترة تداعيات على اللاجئين وقدرتهم على الاندماج ، وبالتالي لها تأثير كبيراً على حصول الاطفال اللاجئين على الفرص التعليمية ، وفي محاولات لاستيعاب تدفق اللاجئين قامت الحكومة اللبنانية بفتح المدارس العامة للأطفال اللاجئين من عام ٢٠١٢ الى ٢٠١٤ مع فرض رسوم التسجيل والتي يتم تغطيتها من المساعدات الدولية، ولكن مجرد انقطاع هذه المساعدات يؤدي إلى عدم انتظام الطلبة ونقص في المناهج مما يسبب عدم حصول الطلاب على مؤهلات تعليمية الأكاديمية (UNICEF Country Office Annual, 2020, p. 19) وأدى أغلاق المدارس بسبب فيروس كورونا (19كوفيد) إلى تفاقم خسائر التعليم وكان تأثيرها شبه عالمي لان المؤسسات التعليمية في جميع انحاء العالم تم اغلاقها، مما سبب اثاراً سلبية على تعليم الاطفال وعلى مستوى العالم ، ونتيجة لذلك بدأت الحكومات تصمم خطط للتخفيف من الآثار السلبية المترتبة على إغلاق المدارس ، وفي لبنان نحو مليون طفل ضلوا خارج المدارس عندما أغلقت المؤسسات التعليمية، وتأثر الاطفال السوريين بهذا الانقطاع التعليمي، واطلقت وزارة التربية والتعليم العالي اللبنانية برنامجا للتعليم عن بعد واعتمد ثلاثة نماذج وهي وسائل الاعلام ومنصات الانترنيت والاساليب المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات , ومع ذلك فأن عائلات اللاجئين لديها موارد محدودة لدعم

DOI: https://doi.org/10.47831/48pcvz29

احتياجات البنى التحتية للتعلم عبر الانترنيت ، لذلك فأن الافتقار للوصول إلى الانترنيت وارتفاع تكلفة البيانات وعدم توفر الأجهزة الإلكترونية حد من تعلم الطلاب السوريين بالإضافة إلى ذلك ، أغلقت وزارة التربية والتعليم تسعة مدارس خاصة مرخصة خلال الأزمة. (Atac, Generations in Crisis: Unravelling Syrian Refugee Education in Lebanon, 2018, p. 21)

تفاقمت أزمة التعليم بسبب الانفجار الكارثي الذي وقع ٤ أب في بيروت عام (٢٠٠٠) والذي دمر ما لا يقل عن (١٦٣) مبنى عام ومنها المدارس الحكومية والمدارس الخاصة التي عطلت ما لايقل عن (٨٥٠٠٠) الف متعلم من المتعلمون اللبنانيون واللاجئون الذين حرموا من حقوقهم في نظام التعليم وقد كان التمويل والاستجابة لمكافحة هذه الخسائر محدوداً ، وعلى خلفية العجز في التمويل عمدت المنظمات الانسانية وغير الحكومية على تطوير برامج لتوفير التعليم عن بعد للأطفال اللاجئين , وتعود العقبات التي تعترض تعليم الأطفال اللاجئين السوريين في لبنان الى أسباب سياسية واجتماعية وثقافية وتمتد الى أبعد من مجرد النقص في الموارد , ومن المتعارف عليه عالمياً أن البلدان التي تستضيف هذه الشريحة لا تستطيع توفير التعليم لهم دون دعم خارجي ، وشهدت لبنان أرتفاع في عدد اللاجئين السوريين الملتحقين بالمدارس مما يزيد الضغط على نظام التعليم العام ، وفي مؤتمر " دعم سوريا والمنطقة " لعام 2016 أبدى المشاركون التزاماً للحد من الضغط على البلدان المضيفة للاجئين السوريين ، وتم التعهد بتقديم مليار دولار سنويا , وخلال المؤتمر الذي عقد في بروكسل عام 2017 أكد من جديد على التزام الاعضاء بدعم التعليم لجميع الاطفال اللاجئين السوريين , وسجلت وزارة التربية (250) الف طفل سوري للأعوام ٢٠١٨ – ٢٠١٩ أي بزيادة تقدر ب(٤٠) الف طالب ولكن هذه النسبة انخفضت الى (١٥٣) الف بسبب تدهور الاقتصاد اللبناني في خصم انهيار السياسة المالية والاعتماد على الديون وخصوصاً أن العملة مربوطة بالدولار الأمريكي مماجعل لبنان ثالث دولة مثقلة بالديون في العالم. (Hamadeh, critical analysis of the Syrian refugee education policies in Lebanon using a policy analysis framework, 2019, pp. 374-379)

ظهرت المشاكل منذ أواخر عام 2020عام واستمرت حتى الاعوام 2022 و2023 ، مع انخفاض قيمة العملة بنسبة (60%) وتخلفت لبنان عن سداد الديون الخارجية ، وهذا الانهيار الاقتصادي وفوضى العملة وجائحة (كوفيد19) أدى إلى أغلاق الشركات وتسريح أعداد كبيرة من العمال مما أدى الى تفاقم التوترات بين المواطنين اللبنانيين واللاجئين وعانى الكثير من الطلاب في ضل هذه الأوضاع المضطربة الحرمان من التعليم بسبب صعوبة استحصال التكاليف المالية لأن الأسر عاشت في فقر شديد مما دفع الاطفال الى المشاركة في أعمال عدة لإعالة اسرهم وأدت الضائقة المالية الى ترك العديد من الاطفال والشباب المدرسة والتحول الى العمل ، وفي دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية أن (50%) من الاطفال من عمر (١٠-١٤) عام لا يذهبون الى المدرسة دخلوا في سلك العمل مما أدى الى حرمان الالاف من الاطفال من التعليم ومما زاد من مخاوف المنظمات الانسانية بشأن جرائم الاتجار بالأطفال وخاصة في البقاع وشمال لبنان ومسألة استغلالهم في الاسواق. (UNESCO Policy Brief, 2020, pp. 11-13)

أن الصعوبات الاقتصادية فضلاً عن الظروف النفسية أثرت على المستوى الاكاديمي للأطفال ، لان أغلبهم يعيش تحت مستوى خط الفقر ويعاني الكثير من الأزمات النفسية والصدمات بسبب التهديد المستمر بالترحيل ، ومن المشاكل الاخرى مشكلة اللغة لأن مسألة أتقانها شرطاً أساسياً لأن لغتي التدريس في لبنان اللغة الانكليزية أو الفرنسية في التعليم الابتدائي والثانوي، وهذا الامر يفوق القدرة اللغوية للاجئين السوريين ويحد من إقامة علاقات مع زملائهم الطلبة , وفي إطار نظام التعليم الخاص باللاجئين السوريين والسياسات المعقدة الموصوفة أعلاه تم تنفيذ استراتيجية الوصول الى تذليل الصعوبات للتعليم في لبنان وكانت المبادرة من الحكومة اللبنانية نابعة من الخطط الاقليمية لليونيسف ويهدف البرنامج الى تحقيق التعليم الى نحو (١٢) الف طفل من الفئات الفقيرة وتم إدخالهم إلى المدارس الرسمية المخصصة للأطفال اللاجئين وتخفيض الحواجز أمامهم ، ووضعت الحكومة حل لمعالجة أزمة الاكتظاظ في المدارس من خلال تقديم فصول دراسة ليلية لتمكن الاطفال من العمل أثناء النهار والدراسة اثناء الليل , ولكن هذا الخيار يمكن ان يسبب مشاكل نفسية وجسدية للأطفال تتعلق بسلب راحتهم فضلاً عن المخاطر المتعلقة سلامتهم. (Karam, 2017, pp. 448-452)

ساهمت المنظمات غير الحكومية في توفير فرص التعليم للاجئين الاطفال، من خلال توفير مناهج دراسية كاملة وتمويل المدارس الرسمية واقامة برامج محو الأمية ودورات اللغة وتنمية مهارات الاعمال, كما قدمت الدعم التكنولوجي من خلال تطوير الاتصال بالأنترنت وتكييف المناهج الرقمية ، وانشاء نسخ رقمية متعددة للمناهج الدراسية اللبنانية وكان الألاف من اللاجئين يحصلون على هذه المناهج مجانا ، وسعت ايضاً الى تطوير المعلمين في مجال المهارات الرقمية , وساهمت هذه البرامج أيضا على منح الاطفال القدرة

DOI: https://doi.org/10.47831/48pcvz29

على تطوير قدراتهم التعليمة الرقمية ومعرفة القراءة والكتابة باللغة الإنكليزية ، لكن عدد قليل منهم كان قادر على الانتقال إلى التعليم العالي او حتى الحصول على الشهادة الثانوية لان توسع فرص العمل وتطوير اللغة بحاجة إلى منح الاعتماد الرسمي الحكومي وهذا جزء مهم في اصلاح قطاع التعليم في لبنان , لان التركيز على الطفل والتأكيد على حصوله تجربة تعليمية هادفة في المدرسة وتهيئته الى الانضمام إلى القوى العاملة من خلال كسب المهارات والمؤهلات التي يحتاجها وكذلك اتقان اللغة الانكليزية أمراً اساسي لأنها المفتاح نحو التغلب على معوقات تعليم اللاجئين في لبنان لأنها سوف تزيد من فرص تعلم الاطفال في المؤسسات التعليمية وتعمل على تطوير مهاراتهم ، ومنح الاعتماد الرسمي في بيئات التعلم غير الرسمية التي توفر فرص الحصول على الشهادات الرسمية. (UNHCR Lebanon Factsheet., 2020, p. 8) أن ضمان تواجد الاطفال اللاجئين في مدارس قريبة أيضا سيخفف من تكاليف النقل المرتفعة ويكسر الحواجز أمام أولياء الأمور لتسجيل ابنائهم ويجنب تعرضهم لخطر الحوادث بسبب الطرق المزدحمة، كما أن تخفيف الحصار القانوني والقيود الحكومية التي تمنع اللاجئين في الحصول على عمل مجدي تفتح المجال أمام ابنائهم للانتظام مجال التعليم الرسمي وايضاً توظيف المعلمين السوريين والذي يساعد على سد النقص في الكوادر التدريسية , كما أن التعاون بين الحكومة المحلية والمنظمات غير الحكومية والجهات الدولية المانحة سيزيد من أمكانية تطوير التعليم للاجئين السوريين من خلال تعزيز دور اللغات ووضع مبادئ اعتمادية رسمية لمنح الشهادات وحل مشاكل التدريس والمناهج لأن واقع التعليم في لبنان تراجع الى حد كبير بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية وتداعياتها على النظام التعليمي ، ولعل مهمة اصلاحه عكست مثالاً لكيفية قيام البلدان الأخرى التغلب على الضغوط الداخلية لإصلاح انظمتها التعليمية. (Hamadeh, critical analysis of the Syrian refugee education policies in Lebanon using a policy analysis framework, 2020, p. 382)

أن غياب الاستراتيجية الوطنية الشاملة للحكومة اللبنانية في أدارة ازمة اللاجئين السوريين في لبنان فيما يتعلق بالحواجز المتعلقة بالوضع القانوني ومتطلبات القبول والاختبارات ومعايير التنسيب والمناهج الدراسة ومنهاج اللغة الانكليزية مما يسبب ارباك في العملية التعليمية ولذلك قدمت اليونيسف والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مبادرات لتوفير التعليم للأطفال بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي اللبنانية ل (9) الاف طالب في المدارس الحكومية ورغم تلك المساعدات عانت المدارس الثانوية الكثير من المشاكل منها ضعف البنى التحتية وتدهور مرافق المياه الصحية والنظافة العامة ، وضعف المهارات في التدريس بسبب توظيف ناس عديمي الخبرة وغير مدربين , كما أن نسبة حدوث العنف في الفصول الدراسية تصل الى (70%) حسب احصائيات منظمة اليونيسف, ولعل الحاجز الأكبر في مدارس الفترة الثانية الدراسة باللغة الانكليزية والتي سببت في ترك العديد من الاطفال المدرسة وعلي الرغم من التحديات التي يواجها التعليم غير النظامي وقرار وزارة التربية بفتح المدارس على فترتين بمساعدة المنظمات الانسانية التي عملت على ترجمة الكتب المدرسية الى اللغة العربية, وكافحت اللجنة العامة للإنقاذ الدولية عمالة الاطفال وقدمت الدعم النفسي لهم وهذه المبادرات تعد ممارسات جيدة في خدمة البرامج التعليمة التي تستهدف فئة اللاجئين السوريين. (Noueihed, Lebanon’s Economic Crisis is Spinning Out of Control, Fast. Bloomberg., 2020, p. 7)

– تحديات ومشاكل التعليم للاجئين السوريين في شمال العراق (أقليم كردستان):

– منذ حزيران (٢٠١٤) بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين في العراق (220,215) الف في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ويقيم في العراق / إقليم كردستان العراق(7,733) الف لاجئ ، وفى محافظة الانبار(103,000) الف لاجئ واللاجئون الاكراد من سوريا يقيمون في محافظة دهوك في مخيمات عكر وباجد قندلا وكاويلان و دوميز وبلغ عددهم اكثر أربعة الف لاجئ ، ويوجد في محافظة السليمانية معسكر واحد وهو عربت , يستضيف ثلاثة الف لاجئ وأن العلاقات التاريخية بين المجتمعات الكردية تجاوزت الحدود الوطنية وكان القرب الجغرافي والروابط الوطنية والعرقية من العوامل الرئيسية التي شجعت الاكراد من سوريا على البحث عن ملجأ في شمال العراق , ومن الناحية العملية يسمح للاجئين بالحصول على الخدمات الاجتماعية والحق في العمل ، الا أن الكثير منهم واجه تحديات معقدة ومرتبطة بالتعليم وتحديداً المرحلة الثانوية ، وعلى الرغم من تعاون وزارة التربية والتعليم العالي في حكومة اقليم كردستان العراق مع المنظمات غير الحكومية والجهات المحلية والدولية من توفير فرص التعليم للاجئين الا ان النقص في المدارس كان من أهم المشاكل وظهر أن(10%) فقط من الاطفال كانوا يحصلون على التعليم. (Noueihed, Lebanon’s Economic Crisis is Spinning Out of Control, Fast. Bloomberg. Retrieved July 10,, 2020, p. 11)

DOI: https://doi.org/10.47831/48pcvz29

أن المدارس الاساسية التي تكون فيها لغة التدريس اللغة العربية موجودة في ثلاث مناطق وهي (عنكاو ، كوينسنجق ، مخمور) ، اما المدارس العامة فقد شكلت لغة التدريس عائقاً رئيسا ، واضطر العديد من اللاجئين إلى أن يسافروا إلى اماكن بعيدة ومسافات طويلة للبحث عن مدارس اللغة العربية ولعل الاكتظاظ في المدارس أمر شائع والتي عانت ايضا من نقص في نسب المعلمين مقارنة بالطلاب ، وتمثل سياسة حكومة إقليم كردستان في التقليل من اعداد اللاجئين المستوطنين ذاتيا وحثهم على الاقامة في المخيمات المحددة لدواعي أمنية حيث تكون الحكومة قادرة على مراقبتهم وبالوقت نفسة ستلفت الانتباه الدولي الى هذه المخيمات و احتجاجاتها, المسألة الأخرى أموال المساعدات الانسانية القادمة من المجتمع الدولي ، ففي اوائل ٢٠١٢ قدمت الولايات المتحدة الى العراق (٤٥) مليون دولار لتعويض الاضرار من تكلفة استضافة اللاجئين ، وزودت حكومة بغداد العراق اقليم كردستان بمبلغ (سبعة ملايين دولار)، وهذا المبلغ غير كافي وسبب عجز في أموال البنى التحتية لتعليم اللاجئين (zadeh H. A., Ensuring quality education for young refugees from Syria young refugees from Syria (12-25 years),, 2014, pp. 48-49) وبشكل عام التعليم الرسمي في شمال العراق لم يستطيع استيعاب طلبات التعليم مما ترك الاطفال والشباب اللاجئين دون فرص تعليمية ، وكانت قضية المناهج معقدة ايضاً ، لأن الحكومة لم تستطيع توفير تكاليف النسخة العربية وسرعان ما واجهت أزمة في ميزانيها بسبب قضية رواتب المعلمين والطباعة ، وفى مدارس المخيمات يخير الطالب بين اختيار مناهج حكومة الاقليم باللغة الكردية وبين المنهج السوري ، وبغض النظر عن المنهج الا أن الهدف الاساس هو الحصول على شهادة معتمدة ومعترف بها , اما التعليم غير الرسمي الذي يدار من قبل المنظمات غير الحكومة ، فقد وفر مبادرات للتدريب المهني والتقني ، وترتبط هذه الدورات باقتصاديات المخيمات الناشئة من المحلات التجارية ومرافق النقل والمخابز ، اما بالنسبة للأطفال فقد أولى التعليم غير الرسمي الاهتمام بدورات الكومبيوتر ودورات الخياط و دورات باللغة الانكليزية وتكنولوجيا المعلومات الهدف منها مساعدة اللاجئين للحصول على عمل. (Kurdistan Regional Government (KRG),, 2014, pp. 5-9)

لقد ساهمت الحكومة أقليم كردستان ومختلف المنظمات غير الحكومة الدولية والمحلية بشكل كبير في مجال التعليم ، لكن ظلت اللغة المستخدمة في المدارس العائق أمام التعليم ، الا ان اللاجئون كانوا غير مستعدين لتقبل المناهج باللغة الكردية ويفضلون أن تكون اللغة العربية لغة التعليم لأنهم يعتقدون بأن الشهادة ستعد أكثر صلاحية عند عودتهم إلى سوريا ، وكانت المدارس في شمال العراق مكتظة وتعاني من نقص في المواد الاساسية من مرافق المياه وامدادات الكهرباء, لذلك ضلت الفصول الدراسية في المخيمات القاعدة بالنسبة للطلاب اللاجئين في المخيمات والضواحي والتي ايضاً عانت من النقص في البنى التحتية وكوادر التعليم , وفي خضم تلك المشاكل يمكن أن نوعز اسباب ترك التعليم لعدد كبير من اللاجئين السوريين في شمال العراق الى محدودية وجودة التعليم ، فضلا عن العامل الاقتصادي المتمثل في الفقر والذي أثر سلبا على إمكانية الوصول الى التعليم ، وايضا ضعف الدعم الاجتماعي لمساعدة الاسر الفقيرة والسماح للشباب بالوصول إلى التعليم لذلك لم تكن لدى اللاجئين رؤية واضحة نحو مستقبلهم . (Kurdistan Regional Government (KRG), , 2014, pp. 12-15)

واجه التعليم الثانوي في شمال العراق نقص في التمويل والمدارس في المخيمات والمدارس ولأ يمكن دفع رواتب المعلمين التي تعاني من تأخيرات طويلة وتفتقر الفصول الدراسية الى المرافق الأساسية ، وهناك قضية أخرى تمثلت في مسألة المناهج واللغة فيحتاج الشباب اللاجئون إلى المزيد من المدارس العربية التي تشكل نسبة 2% من المدرس ، وعدم توفر لغة التدريس أيضا يحول دون الوصول الى التعليم ، وفيما يتعلق بالمناهج الدراسية فتحتاج الى التصديق والاعتماد وبخلاف ذلك يترك الخريجون الشباب محرومين من الشهادة , وقد كانت المدارس في شمال العراق ملاجئ للنازحين الفارين من العنف والاضطهاد وبذلك كانت البنى التحتية المادية تعاني من نقص كبير في الموارد وفي دهوك المحافظة التي استضافة اكبر مخيم للاجئين الأكراد مخيم دوميز كانت الكرمنجانية هي اللغة الرئيسية للغة الكردية وهذا أمر جيد للاجئين الاكراد من سوريا وكانت مشكلة الاختلافات في اللغة ، مشكلة إضافية لأن الاباء غالباً ما يكونون غير قادرين على مساعدة اطفالهم في تأدية واجباتهم الدراسية، وكان اختيار المنهج الدراسي للطلاب أدى إلى تسريب عدد غير قليل من اللاجئين من المدارس. (zadeh H. A., 2014, pp. 50-51)

بالإضافة الى التعليم الرسمي، هناك عدد من المنظمات غير الحكومية تقدم خدمات التعليم غير الرسمي للشباب اللاجئين الذين ظلوا خارج المدرسة لمدة عام أو اكثر واستفاد الشباب من التدريب المهني والتقني الذي قدم لهم ، وعلى الرغم من ذلك واجه هذا النوع من التعليم تحديات عديدة اولها الاسباب المالية, وايضاً أن البرامج كانت غير معتمدة من قبل التعليم حتى وأن كانت تقدم مهارات مرتبطة بالعمال , وعلى الرغم من ندرة الموارد والتحديات اللاحقة فيها يخص التعليم للشباب اللاجئين في شمال العراق ، فقد وجدت

DOI: https://doi.org/10.47831/48pcvz29

مبادرات وممارسات جيدة على الصعيد العالمي والمحلى ، فقد عملت المنظمات الغير حكومية على التغلب على العقبات امام تعليم الاطفال والشباب ووضعت استراتيجيات هامة لتعزز تنفيذها من خلال التعليم ، وايضاً رغم التحديات الاقتصادية سعت الى فتح المدارس الثانوية في مخيمات (دار شكران، كاوير , غوسك) والتي تلقى فيها اكثر من (550) سوري التعليم, ومؤسسة بارزاني الخيرية ومنظمة روانفا حرصت على بناء المدارس والمرافق التعليمية الاخرى التي اثبتت فعاليتها في توفير مساحات أمنة للأطفال والشباب (UNICEF Syria Crisis Monthly Humanitarian Situation, 2014, pp. 12-16)

واحدة من العديد من المبادرات التي قامت بها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، والمجلس النرويجي للاجئين مشروعاً لتشجيع اللاجئين للعودة إلى المدارس من خلال رسم برنامج سمي "تحسين الدعم المدرسي وبناء المجتمع " والذي يهدف إلى تحفيز الطلاب للعودة الى المدرسة ، وايضاً بعض المنظمات غير الحكومية قدمت التدريب الفني والمهني من خلال الدورات التدريبية لتعلم مهارات السوق واللغة الانكليزية والتدريب على الكمبيوتر، وتدير برنامج لتقدم المنح لدعم الاعمال التجارية (UNICEF Syria Crisis Monthly Humanitarian Situation , 2014, pp. 18-20)

ولمعالجة العوائق اللغوية أمام التعليم الرسمي ، قدمت المنظمات غير الحكومة دورات في اللغة الكردية السورانية ، وتساهم هذه المبادرات اللغوية في تمكين الطلاب من الاندماج والتكامل والتواصل باللغة والكردية، وبالنسبة للأطفال الأصغر سناً قد يسمح لهم بالانضمام الى التعليم الرسمي في مراحل لاحقة وقد قدم مركز (دار تو) التعليمي التابع لمنظمة جودي للإغاثة والتنمية توفير الكتب المدرسة والزي المدرسي والقرطاسية ومساعدات مالية لتوفير نفقات النقل، كما قامت بدفع جزء من رواتب المعلمين نيابة عن الحكومة ، وهذه الخطوات للمنظمات غير الحكومية ومبادرات التعليم كان الهدف الاساس منها زيادة الإدماج التعليمي للشباب اللاجئين السوريين. (zadeh H. A., 2014, pp. 52-55).

يمكن القول أخيرا أن الدول تستطيع التخفيف من هذه الازمة إذا تعاونت لتتقاسم تكلفة حماية هؤلاء اللاجئين , ونشير هنا أن القانون الدولي للاجئين لا يوفر أي أساس لتحقيق هذا التعاون , هذا البحث يحلل التداعيات المدمرة لهذه للأزمة السورية وركز على أزمة التعليم لان الأزمة السورية أدت إلى تعطيل المسارات التعليمية للشباب السوري داخل سوريا وخارجها ويؤدي افتقار فرص التعلم إلى زيادة زعزعة استقرار حياة اللاجئين الشباب، مما يجعلهم أكثر عرضة لمختلف أشكال الاستغلال وعرضة للأيديولوجيات المتطرفة. وفي حين أن هذه المخاطر معروفة على نطاق واسع ، فإن برامج التعليم تميل إلى التركيز على الأطفال الأصغر سنا والتعليم الأساسي، مع تجاهل الاحتياجات التعليمية للشباب,.

الخاتمة:

تشكل تدفقات المهاجرين للبلدان المجاورة مصدرًا للصراع الدولي، وخاصة الإقليمي، لأنها تسبب عدم الاستقرار بين الدول المجاورة وبالتالي، فإن الدولة المضيفة تقع بين أمرين متناقضين الاول يدعو الى الاهتمام الإنساني لمجتمعات اللاجئين والمهاجرين، والثاني الوعي بأن اللاجئين يمكن أن يكونوا مصدرًا للتوتر وعدم الاستقرار داخل الدولة ومع الدول المجاورة. خلال السنوات العشرة الماضية، تحولت بعض الدولة محطة لعبور اللاجئين إلى دولهم ، وهو التحول الذي رافقه التوافق مع المعايير والمقاييس الدولية. ونتيجة لهذا الاتجاه الجديد شهدت هذه الدول مخاطر أمنية متزايدة، مما عزز شعورها التقليدي بالخطر ازاء أمن والاستقرار بلادهم. ان دمج المهاجرين السوريين في المدارس في البلدان المتقدمة واجه مشكل عديدة تتعلق بدمج الأطفال والشباب اللاجئين في المدارس والكليات والذين يعيش العديد منهم في مستويات منخفضة أو متوسطة في الدول ذات الدخل المرتفع. تركز هذه الدراسة على اللاجئين السوريين في الاردن وأقليم كردستان وتبحث الأسباب الكامنة وراء الاختلافات بين المواطنين الأصليين واللاجئين في الالتحاق بالمدارس والكليات مركزة على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، والفجوة بين السكان الأصليين واللاجئين في المدارس مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية .

ركزت هذه الدراسة على تحليل أزمة التعليم للأطفال والشباب اللاجئين السوريين في سوريا ولبنان والاردن وشمال العراق, وتبحث في الأسباب الكامنة وراء الاختلافات بين السكان الأصليين واللاجئين في الالتحاق بالمدارس والجامعات, كما تقوم أيضًا بتحليل نتائج التوظيف في ظل الظروف التي يعيشها اللاجئون، حيث من المحتمل أن يتم تحديدها بالاشتراك مع مخرجات التعليم في البلدان المضيفة .

DOI: https://doi.org/10.47831/48pcvz29

التوصيات:

يناقش البحث أزمة التعليم للاجئين السوريين في سوريا والدول المضيفة ويمكن ربط تدويل التعليم العالي بمختلف التغيرات الداخلية والخارجية في النظام الدولي خارجيًا والتي أحدثت تغييرات في سوق العمل، مما أدى إلى دعوات لمزيد من المعرفة والعمال المهرة، والعمال ذوي الفهم الأعمق للغات والثقافات وأساليب العمل في جميع أنحاء العالم لان التعليم أصبح لا يقدر بثمن بالنسبة للأفراد في البلدان المختلفة ، يوفر التعليم للأفراد فرصة أفضل للتوظيف، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى نمط حياة أفضل وقوة ومكانة أفضل , وهنا يكمن أهمية تحليل الوسائل لتحقيق التعاون الدولي مع البلدان المضيفة للاجئين السوريين لتقاسم تكلفة حماية اللاجئين الفارين من الفظائع الجماعية من خلال المبدأ الدولي للمسؤولية الجماعية لحماية هؤلاء الافراد. ومسؤولية الحماية والتعاون الدولي تكمن في اتخاذ إجراءات دولية قسرية ضد منتهكي حقوق الإنسان وتقترح آلية لتحقيق تقاسم تكاليف مساعدة اللاجئين ومعالجة النزوح الدولي المتزايد بسبب الصراع ، وينطبقا هذا الامر على أزمة اللاجئين السوريين متعددة المشاكل , ونوضح كيفية عمل الحكومات المضيفة على حل ازمة تعليم الاطفال اللاجئين والشباب وزجهم في مدارس اللاجئين وتوفير المساعدات الانسانية لهم وايضا مشاكل التعليم في المدارس المحلية للبلدان المضيفة وملاءمة مسؤولية الحماية كإطار لمتابعة التعاون الدولي لحماية اللاجئين وتوفير التعليم لهم ومع وجود أربع مجموعات من النازحين واللاجئين في سوريا ولبنان والاردن وشمال العراق ونظام اقتصادي متهالك لبعض الدول ، وجد 2.5 مليون سوري فارين من الحرب ملاذاً لهم في هذه البلدان وعانوا مشاكل متعددة اولها التعليم في ضل الظروف الاقتصادية الصعبة، يجمع هذا البحث بين البيانات المتاحة حول توزيع اللاجئين السوريين لتقييم تأثيرهم على التعليم في البلدان المضيفة وسوق العمل حيث يعمل اللاجئون السوريون بأغلبية ساحقة بشكل غير رسمي، فلم يتم إصدار تصاريح عمل لهم لانهم اضطروا الى العمل غير الرسمي وعدوا أقل مهارة وأكثر استعداداً للعمل في وظائف غير رسمية منخفضة الأجر مقارنة بالمواطنين الأصليين. يمكن أن يؤثر اللاجئون سلباً على احتمالات التحاق الشباب الأصليين بالمدارس من خلال الخبرة التعليمية. ولكنها في الوقت نفسه من الممكن أن تؤثر على معدلات الالتحاق بشكل إيجابي مع تصعيد المنافسة على الوظائف التي تتطلب متطلبات منخفضة المهارات.

إن العقبات التي تمنع الأطفال اللاجئين من الوصول إلى الفرص التعليمية لا تزال موجودة ، وتم تحديد ثلاثة عوامل تغيير رئيسة كحلول محتملة لتجنب "جيل ضائع" من الأطفال المحرومين من أي تعليم: تطوير اللغة، والحاجة إلى الاعتماد على التعاون الدولي ، وتوسيع فرص العمل رسميًا. على الرغم من أن التركيز ينصب على اللاجئين السوريين ، إلا أن عدم حصول الأطفال اللاجئين على التعليم هو واقع عالمي.

DOI: https://doi.org/10.47831/48pcvz29

المصادر

حدوا كاتية بليل رايمة. (2015). تداعيات الأزمة السورية على الأمن في المتوسط ، دراسة حالة أزمة اللاجئين السوريين ٢٠١١ – ٢٠٢٠ (المجلد الاولى). جامعة مولود معمري / كلية الحقوق والعلوم السياسية.

حسين عبد المطلب. (2015). مأساة اللاجئين السوريين (المجلد الاولى). مصر , القاهرة.

سهام فتحي سليمان. (2020). الازمة السورية في ظل تحول التوازنات الاقليمية والدولية ٢٠١١ – ٢٠١٢ ., رسالة ماجستير غير منشورة , دراسات الشرق الاوسط ,غزة ، جامعة الازهر .

غازي التوبة ،. (2012). الثورة السورية ، الاسباب والتطورات (المجلد ط1). مركز الشرق العربي.

غسان الكحلوت. (2018). اللاجئون في الدول المستضيفة : تحديات وفرص ، دراسة حالة اللاجئين السوريين في الاردن،. ، مجلة سياسات عربية ، العدد ٣٨ ، مجلد50 .

ورقاء محمد رحيم. (2024). مشكلة اللاجئين السورية في بعد عام ٢٠١١. مجلة دراسات دولية ، العدد 98, مجلد 8.

يحيى على حسن. (2009). المشروعية القانونية والابعاد الأمنية للهجرة الوافدة (المجلد الاولى). دار النهضة العربية , القاهرة.

References

Al Husseini, H. J. (2024). Ensuring quality education for young refugees from Syria (ages 12–25). Oxford: Refugee Studies Centre.

Al-Kahlout, G. (2018). Refugees in host countries: Challenges and opportunities, a case study of Syrian refugees in Jordan. *Arab Policies Journal, 50*(38).

Al-Touba, G. (2012). *The Syrian revolution: Causes and developments* (1st ed.). Arab Center for Studies.

Angela, C. H., & Lyons, J. K. (2021). Measuring vulnerability to poverty of Syrian refugees in Lebanon. *Economic Research Forum*, 72(14).

Atac, S., Notaras, C., & Jeyda, S. (2023). Generations in crisis: Unravelling Syrian refugee education in Lebanon. *Academic Review, 1*(March).

Blel, R. H. (2015). *Implications of the Syrian crisis on security in the Mediterranean: A case study of the Syrian refugee crisis 2011–2020* (Vol. 1). Mouloud Mammeri University, Faculty of Law and Political Science.

Carpenter. (2013). Tangled web: The Syrian civil war and its implications. *Mediterranean Quarterly, 24*(1), 11–.

Dib, C. Z. (2019). Formal, non-formal and informal education: Concepts/applicability. Paper presented at the *Interamerican Conference on Physics Education*, Oaxtepec, Mexico. http://www.techne-dib.com.br/downloads/6.pdf

Freire, P. (2014). *Pedagogy of the oppressed* (Vol. 1). New York: Herder and Herder.

Freire, P. (2022). *Pedagogy of the oppressed* (Vol. 1). New York: Herder and Herder.

Hamadeh, S. A. (2019). Critical analysis of the Syrian refugee education policies in Lebanon using a policy analysis framework. *Journal of Education Policy, 34*(3).

Hamadeh, S. A. (2020). Critical analysis of the Syrian refugee education policies in Lebanon using a policy analysis framework. *Journal of Education Policy, 34*(3).

Hashem, A., Çorabatır, M., Jalal, & Al Husseini, Z. (2014). Ensuring quality education for young refugees from Syria (ages 12–25). Refugee Studies Centre, Oxford Department of International Development, University of Oxford.

Hassan, Y. A. (2009). *The legal legitimacy and security dimensions of incoming migration* (Vol. 1). Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

Hillesund, S. (2014). *The role of education in the transition from relief to development* (Vol. 1). Fafo Foundation.

Hussein, A. M. (2015). *The tragedy of Syrian refugees* (Vol. 1). Cairo, Egypt.

Jacobsen, K. (2006). Refugees and asylum seekers in urban areas: A livelihoods perspective. *Journal of Refugee Studies, 19*(3).

 DOI: https://doi.org/10.47831/48pcvz29

Kirk, K. (2014). Late registration: Problems affecting the access to education for Syrian refugees in Amman, Jordan (Vol. 2) [Master's thesis, University of Oregon]. http://intldept.uoregon.edu/wp-

Kurdistan Regional Government. (2014, June 18). Syrian refugee teachers receive summer training to prepare for school year. KRI Regional Government. http://www.krg.org/a/d.aspx?l=12&a=51729

L., & Khraiche, D. N. (2020). Lebanon's economic crisis is spinning out of control, fast. *Bloomberg*. https://www.bloomberg.com/news/articles

Monaghan, F. J., & Karam, K. (2017). The students do not know why they are here: Education decision-making for Syrian refugees. *Globalisation, Societies and Education, 15*(4).

Rahim, W. M. (2024). The Syrian refugee problem after 2011. *International Studies Journal, 8*(98).

Sekhon, J. S., Atac, S., & others. (2018). *Generations in crisis: Unravelling Syrian refugee education in Lebanon* (Vol. 1). CARE International.

Suleiman, S. F. (2020). *The Syrian crisis in light of regional and international balance shifts 2011–2012* (Unpublished master's thesis). Al-Azhar University, Gaza.

The challenge of education. (2013). In *The future of Syria: Refugee children in crisis*. UNHCR. http://unhcr.org/FutureOfSyria/the-challenge-ofeducation

UNESCO. (2020). Education during COVID-19 and beyond. https://en.unesco.org/news/secretary-general-warnseducation-

UNHCR. (2013). The challenge of education. In *The future of Syria: Refugee children in crisis*. http://unhcr.org/FutureOfSyria/the-challenge-ofeducation

UNHCR. (2014). The challenge of education. In *The future of Syria: Refugee children in crisis*. http://unhcr.org/FutureOfSyria/the-challenge-ofeducation

UNHCR. (2020, January). Lebanon factsheet. ReliefWeb. https://reliefweb.int/report/lebanon/unhcrlebanon-factsheet-january

UNICEF. (2013). Syria crisis: Education interrupted. UNICEF, World Vision, UNHCR & Save the Children. http://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syria-crisis-education-

UNICEF. (2014, June 12). Syria crisis monthly humanitarian situation report. http://childrenofsyria.info/wp-content/uploads/2014/06/UNICEF-Syria-Regional-Crisis-Humanitarian-SitRep-Syria-Jordan-Lebanon-Iraq-Turkey-Egypt-12Jun2014

UNICEF. (2020). *Country office annual report: Lebanon*. https://www.unicef.org/media/100356/file/Lebanon-2020-COAR.pdf

Yamamoto, K. (2018). Ensuring educational opportunities for children in conflict-affected contexts: A case study of Syrian refugee-managed schools in Turkey. *Osaka Human Sciences, 4*(45), 2.

 DOI: https://doi.org/10.47831/48pcvz29